العرب
السبت 2021/10/16
السنة 44 العدد 12211

خلافات باريس مع مستعمراتها السابقة تحيي جدلا حول الهوية والهجرة

الإرث الاستعماري يلاحق جهود شباب أفريقيا للاندماج في المجتمع الفرنسي

يحيي الإرث الاستعماري لباريس من حين إلى آخر النقاش حول قضايا الهوية والهجرة والانقسام، حيث احتدت النقاشات مؤخرا بشأن هذه القضايا بالتزامن مع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات الرئاسية، إذ يطالب اليمين المتطرف بالمزيد من تقييد حركة الهجرة القادمة من المستعمرات الفرنسية السابقة، في حين مازال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يحاول منذ سنوات إيجاد فرص تقارب جديدة مع المستعمرات الأفريقية تمكن في ظاهرها من تجاوز الذاكرة الاستعمارية، لكنّ باحثين يقولون إنها محاولات لا تتجاوز فكرة كونها استعراضا للنفوذ الفرنسي هناك.

العنصرية تلاحق القادمين من المستعمرات الفرنسية السابقة

باريس - قدم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نفسه على مدار السنوات الماضية، مرارا وتكرارا، على أنه راع لمعالجة حقبة الاستعمار الفرنسي، وعامل على تسوية ملف الذاكرة المشتركة الذي تشترط المستعمرات الفرنسية السابقة -وفي مقدمتها الجزائر- أن يكون من خلال الاعتراف بالذنب والتعويض المادي وإعادة الآثار المنهوبة.

وأكد الرئيس الفرنسي موقفه بإعلان عزمه إحياء الذكرى السنوية الستين لمذبحة باريس في السابع عشر من أكتوبر 1961 التي صُمت عنها طويلا، والتي تحل ذكراها الأحد.

ووقعت هذه المذبحة الشهيرة قُبيل نهاية حرب الجزائر، التي كافحت فيها الجزائر من أجل الاستقلال عن فرنسا، خلال الفترة من عام 1954 حتى عام 1962، حيث فرضت فرنسا حظر تجوال على الفرنسيين المسلمين المنحدرين من الجزائر.

وفي السابع عشر من أكتوبر 1961 دعت هذه الفئة إلى مقاطعة في هيئة مظاهرات سلمية، تعرضت للقمع بشكل مُمَنْهج. وألقت الشرطة حينها القبض على حوالي 12 ألف جزائري، وضربت العديد منهم حتى الموت، وقتلت آخرين رميا بالرصاص. وتم العثور لاحقا على بعض الجثث في نهر السين. ولا يزال العدد الدقيق للضحايا غير معروف.

مليكة رحال

الجدل حول الهجرة توق إلى إمبراطورية فرنسية قوية

وتشير التقديرات في بعض الأحيان إلى سقوط حوالي 200 ضحية. ويتحدث متحف تاريخ الهجرة في باريس عن أكثر عمليات القمع دموية في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي مقابل وعود ماكرون تدور في باريس خلال هذه الفترة نقاشات محتدمة حول الهوية وبشأن فكرة المجتمع الفرنسي المجزأ، وهما من آثار مرحلة ما بعد الاستعمار التي لا يمكن معالجتها ببضع إشارات.

وتقول المؤرخة مليكة رحال إنّ "فرنسا ظلت لفترة طويلة صامتة عن ماضيها الاستعماري. ورغم توفر المعلومات فإن التجاهل كان هو السائد".

وترى رحال أن "النقاش حول ماضي باريس الاستعماري صار أكثر وضوحا اليوم، لكن مقاومته صارت أقوى أيضا".

فالحقبة الاستعمارية لا تزال تؤثر على مُجريات الأمور في فرنسا، على سبيل المثال في ما يتعلق بقضية الانتماء، وفق ما يؤكده عالم الاجتماع أحمد بوبكر.

ويوضح بوبكر "نحن بصدد تكوين رؤية عن المواطنة تقوم على أساس العرق والأصل الثقافي"، مشيرا إلى أن "التعامل من منطلق المساواة لا يُطبق على بعض الفرنسيين، حيث يتم تصوير الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة من فترة ما بعد الاستعمار بشكل متزايد على أنهم مختلفون ويتم التمييز ضدهم".

وبالنسبة إلى بوبكر تختلط هنا القضايا الاجتماعية بقضايا ما بعد الاستعمار، وقال "الناس الذين يعانون من أكثر الأوضاع خطورة هم أولئك الموجودون في الضواحي، وفي الضواحي يوجد في الغالب أناس لهم تاريخ هجرة من فترة ما بعد الاستعمار".

ويوضح بوبكر أن الكثير من الشباب القادمين من مستعمرات فرنسية سابقة أو جذورهم من هناك يواجهون صعوبات في التعلم، كما أنهم على هامش سوق العمل، ويتعرضون للعنصرية حتى في أوقات فراغهم. ويرى بوبكر أن عدم وجود حل لهذا الأمر حتى الآن يرجع أيضا إلى رفض التذكير بالحقبة الاستعمارية.

وخلال حملته الانتخابية السابقة أبدى ماكرون -وهو أول رئيس فرنسي ولد بعد الحرب- عزمه على حلحلة هذا الملف ومحاولة تهدئة العلاقات المتقلبة منذ عقود بين البلدين والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالتاريخ منذ غزو الجزائر واحتلالها عام 1830 إلى حرب الاستقلال.

وفي فبراير 2017 زار الرئيس الفرنسي الجزائر في خضم حملته للانتخابات الرئاسية، وصرح للتلفزيون الجزائري بأنه "من غير المقبول تمجيد الاستعمار" الذي "يمثل جزءا من التاريخ الفرنسي"، وهو "جريمة ضد الإنسانية".

وقد لقيت تلك التصريحات انتقادا واسعا من خصوم ماكرون اليمينيين في فرنسا، بينما احتفظت بها الأوساط السياسية في الجزائر لمواجهة ماكرون في حال رفضه تقديم اعتذار رسمي.

وعلى عكس ذلك يُثار الآن في الحملة التمهيدية للانتخابات الفرنسية الرئاسية المقررة في أبريل المقبل موضوع آخر على نحو مكثف، ألا وهو الهجرة؛ حيث تزوّج مارين لوبان -من حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف- فكرة إجراء استفتاء للحد من الهجرة.

وهناك مطالبة أيضا من المعسكر المحافظ، الذي يتصدره كزافييه برتراند وفاليري بيكريس وميشيل بارنييه، بتطبيق نظام الحصص (الكوتة) ومنح الدولة المزيد من السيطرة.

وعلى الضفة اليمينية المتطرفة ينافس الشعبوي، إريك زمور، لوبان في التصريحات المتعلقة بطرد الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة أو سن قانون يُلزم بأن يكون الاسم الأول للمواليد فرنسيا.

ويرى بوبكر أن الأمر لا يتعلق غالبا بالمهاجرين، بل بالفرنسيين الذين لديهم تاريخ هجرة.

وبالنسبة إلى رحال يعكس هذا الجدل التوق الجلي إلى إمبراطورية فرنسية قوية يغلب عليها عنصر البيض والمسيحيين.

ويعيش في فرنسا عدد كبير من الجالية المغاربية والأفريقية من بين نحو 67 مليونا و500 ألف ساكن، فضلا عن المهاجرين غير النظاميين الذين يقيمون في فرنسا بطريقة غير قانونية والذين ارتفعت أعدادهم بوتيرة متصاعدة منذ العام الماضي، مما دفع فرنسا إلى البحث عن آليات للتصدي لعمليات الهجرة غير النظامية، وارتأت مؤخرا أن تفرض قيودا مشددة على إجراءات الدخول إلى أراضيها من تونس والجزائر والمغرب ردا على رفض الدول الثلاث استعادة مهاجرين من مواطنيها، وهو ما فاقم التوترات بينها وبين الجزائر.

وترى رحال أن الجدل الحالي حول الهجرة متشابك جدا بالتزامن مع التساؤل عن موضع الماضي الاستعماري في فرنسا من المعالجة.

ويبدو أن ماكرون مهتم أيضا بهذا التساؤل؛ ففي السنوات الأخيرة حاول مرارا بناء جسور مع الماضي الفرنسي والمستعمرات السابقة وأحفاد الأجيال التي عاشت الاستعمار.

وخلال فترة رئاسته صدرت تقارير عن دور فرنسا في الجزائر ورواندا، ووعدت الدولة بإعادة المقتنيات الثقافية المنهوبة، كما وعد ماكرون مؤخرا بتقديم تعويضات للمقاتلين الجزائريين السابقين الذين قاتلوا لصالح فرنسا.

وترى المؤرخة فلورنس بيرنو أن هناك إرادة صادقة لمعالجة هذا الملف لم تشهدها من قبل لدى أي رئيس دولة فرنسي آخر. لكنها ترصد أيضا اتجاها نحو استعمارية جديدة يتجلى في محاولة ماكرون الإشارة باستمرار إلى أن فرنسا هي دائما الفاعل الرئيسي، وأن إعادة هيكلة العلاقات مع المستعمرات السابقة ستعمل في النهاية على إضفاء شرعية على النفوذ الفرنسي هناك.

وفي الرابع من أكتوبر الجاري عُقدت في مدينة مونبلييه الفرنسية القمة الأفريقية – الفرنسية الثامنة والعشرون بمشاركة 3 آلاف شاب وناشط من 54 دولة أفريقية.

ولأول مرة لم يشارك أي زعيم أفريقي في القمة التي تنظمها فرنسا منذ عام 1973. وكان أكثر ما لفت الانتباه في القمة هو الجلسة التي نقل فيها 11 شابًا شكواهم ومطالبهم مباشرة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأتاحت لهم فرصة انتقاد هيمنة فرنسا ونفوذها في مستعمراتها السابقة.

وطالب مشاركون في القمة، على غرار الناشط السنغالي شيخ فال والناشط المالي شيخ عمر ديالو، باستخلاص دروس مما حدث في القمة الأفريقية – الفرنسية ومن ثم تغيير طريقة تعامل باريس مع القارة، كما أقرّوا أمام ماكرون بأن بلاده مطالبة بتقديم الاعتذار لقارة أفريقيا عن الحقبة الاستعمارية.

وترى رحال أيضا أنه على الرغم من أن الرئيس الفرنسي قدم العديد من الإشارات التي طال انتظارها، فإن هذه الإشارات تتسم بالانتقائية وغير مُمَنهجة، وقالت "إنها ليست سياسة، إنها استعراض".

الحرب الأهلية مأساة تحييها الاشتباكات في ذاكرة اللبنانيين

بيروت - أدخلت الخلافات حول قرارات القاضي طارق بيطار، المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، لبنان في اشتباكات مسلّحة دامت لنحو خمس ساعات، فأثارت الرعب في نفوس اللبنانيين وأحيت في عقولهم مأساة الحرب الأهلية التي لا يرغب أحد في تكرارها.

والخميس شهدت بيروت واحدة من أعنف المواجهات الأمنية منذ سنوات في تصعيد خطير يُنذر بإدخال البلاد في أزمة جديدة، حيث أطلق مجهولون النار بكثافة في منطقة الطيونة (مختلطة بين شيعة ومسيحيين) على مؤيدين لجماعة حزب الله وحركة "أمل" (شيعيّتان) خلال مظاهرة منددة بقرارات القاضي بيطار. وأسفرت الاشتباكات الدامية عن مقتل 7 أشخاص وإصابة 32 آخرين وفق أرقام وزارة الصحة اللبنانية.

واتهمت جماعة حزب الله وحركة "أمل" من سمّتاها "مجموعات مسلحة" تابعة لحزب القوات اللبنانية (مسيحي) بزعامة سمير جعجع بقتل وجرح مؤيدين لهما خلال التظاهرة، وهو ما نفاه الأخير ووصف الاتهامات بـ"الباطلة".

ويقود الحزبان المعروفان بـ"الثنائي الشيعي" حالياً المعركة ضد المحقق طارق بيطار الذي تتهمه قوى سياسية عدة بـ"التسييس"، بعد أن ادعى في يوليو الماضي على 10 مسؤولين وضباط بينهم نائبان من "أمل" هما علي حسن خليل وغازي زعيتر (وزيران سابقان) ورئيس الحكومة السابق حسان دياب، إلا أن تلك الدعاوى القضائية رفضتها بعض القوى السياسية اللبنانية، من بينها جماعة حزب الله التي اعتبر زعيمها حسن نصرالله الاثنين أن عمل بيطار "فيه استهداف سياسي ولا علاقة له بالعدالة".

والثنائي الشيعي مصر على مطالبته بتنحية القاضي الذي لا يزال بدوره متمسكا بمسار التحقيق الذي أطلقه قبل أشهر بلا تردد رغم الضغوط التي تعرض لها.

ونددت وزارة الخارجية الأميركية بما حصل، مؤكدة أن أنشطة حزب الله تقوض أمن لبنان واستقراره وسيادته. في المقابل أدانت إيران حليفة حزب الله مقتل محتجين واعتبرت أن الاشتباكات "فتن مدعومة من إسرائيل" ستتغلب عليها بيروت.

بدوره اعتبر النائب وهبة قاطيشا عضو تكتل "الجمهورية القوية" أن "المتهمين لا يريدون أن يصل التحقيق في انفجار مرفأ بيروت إلى نتيجة، فافتعلوا هذه الأحداث لعرقلة سير العدالة وعمل القاضي".

ودعا نادي القضاة اللبناني إلى الكف عن العبث "بآخر حصن في فكرة الدولة" والإسراع في تحديد المسؤولين عن العنف في بيروت وإنزال العقوبة بهم.

وتعد منطقة الطيونة التي وقعت فيها اشتباكات الخميس إحدى خطوط التماس القديمة في زمن الحرب الأهلية في لبنان، والتي استمرت 15 عاماً بين عامي 1975 و1990، وراح ضحيتها 150 ألف قتيل و300 ألف جريح.

وتحت وقع طلقات الرصاص والقذائف الصاروخية التي استمرت على مدى 5 ساعات متواصلة الخميس وجد اللبنانيون أنفسهم محاصرين داخل المنازل والمحال التجارية والمدارس في المنطقة.

ويقول أبوفادي المقيم في الطيونة "عشنا في تلك الساعات القليلة إحساسا أقسى وأصعب من زمن الحرب الأهلية، فقد انهمرت طلقات الرصاص والقذائف الصاروخية فوق رؤوسنا كالأمطار في ليالي الشتاء، وانتشر القناصة بشكل مكثف، ما أجبر الجميع على الاختباء داخل المنازل والمحال التجارية".

فيما قالت نادية إنها تعرضت لصدمة نفسية كبيرة، معتبرة أن "ما حدث من اشتباكات جاء ليزيد من نكباتنا وهمومنا في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة".

وأضافت "الناس تعبوا جداً ولم يعودوا يتحمّلون اضطرابات أمنية تزيد من الجوع والحرمان الذي يرزحون تحته منذ أكثر من عامين".

بدوره كان حسّان في عمله صباحاً أثناء وقوع الأحداث، إذ وجد نفسه فجأة مع زملائه في مواجهة الموت بعد أن اخترقت طلقات الرصاص جميع نوافذ مكاتب العمل من كل جانب.

ومنذ مساء الخميس سيطر هدوء على منطقة الاشتباكات وسط انتشار كثيف للجيش اللبناني ونصبه لحواجز تفتيش للسيارات والآليات العابرة. وانهمك السكان بتفقد الأضرار التي طالت ممتلكاتهم، فيما عمل آخرون على إزالة الزجاج المتناثر في الشارع.

وقال وزير الدفاع اللبناني موريس سليم الجمعة إن المؤسسة العسكرية لن تسمح بأي تجاوزات من شأنها إحداث اضطرابات أو تهديد للسلامة العامة والأمن في البلاد.

موريس سليم

الجيش لن يسمح بأي تجاوزات تهدد أمن لبنان

ومنذ نحو عامين يعاني لبنان من أزمة اقتصادية حادة تسببت في تدهور قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وانخفاض حاد في احتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي فاقمتها تداعيات جائحة كورونا والانفجار الهائل الذي هزّ مرفأ بيروت في أغسطس 2020 ما أودى بحياة 217 شخصا وإصابة نحو 7 آلاف آخرين، فضلا عن أضرار مادية هائلة في أبنية سكنية وتجارية جراء تخزين نحو 2750 طنا من مادة نترات الأمونيوم كانت مصادرة منذ عام 2014.

ومنذ ذلك الحين عاش لبنان جمودا سياسيا لم يسفر عن تأليف حكومة إلا بعد أكثر من عام عن استقالة حكومة حسان دياب في السادس من أغسطس 2020، وعبّر لبنانيون مرارا عن خوفهم من تكرار سيناريو الحرب الأهلية، والاشتباكات التي حصلت في مايو 2008 حين تطورت أزمة سياسية إلى معارك في الشارع بين حزب الله والأكثرية النيابية في ذلك الحين بزعامة رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري.

وسيطر خلالها حزب الله لأيام عدة على القسم الأكبر من الشطر الغربي لبيروت. وتوصلت الأطراف السياسية لاحقا إلى تسوية خلال لقاء في الدوحة.

لكن هاشم صفي الدين العضو البارز في حزب الله طمأن في كلمة ألقاها أثناء تشييع جنازة أحد ضحايا العنف الجمعة أن لبنان لن ينجر إلى حرب أهلية جديدة، مشيرا إلى أن الجماعة "لن تترك دماء شهدائها تذهب هدرا".

وتُعد هذه أول أزمة سياسية تواجهها حكومة ميقاتي منذ تشكيلها في العاشر من سبتمبر في وقت يفترض أن تنكب على إيجاد حلول للانهيار الاقتصادي المستمر في البلاد منذ أكثر من عامين. ويقع على عاتقها استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي كما التحضير للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في مايو المقبل.

الرصاص يذكر اللبنانيين بدماء من رحلوا في الحرب الأهلية